

حكومة من كل واد عصا في اليمن



من جهة والإخوان المسلمين الممثلين في الحكومة بعدد لا بأس به من الوزراء من جهة أخرى؟

يمكن بالطبع الكلام عن مرحلة جديدة دخلها اليمن. عاجلاً أم آجلاً، سيتبين ما إذا كانت الحكومة الجديدة تعني شيئاً، بما في ذلك أن شيئاً ما تغير بالفعل في اليمن. الأمل الوحيد في أن يكون هناك من يوجه هذه الحكومة ويفرض عليها ضوابط معينة، خصوصاً أن ليس فيها من يمكن الاعتماد عليه لتشكيل فريق عمل فعال في أي مجال من المجالات. لا في الأمن ولا في السياسة ولا في الاقتصاد.

من سيملأ هذا الفراغ اليمني الذي ترمز إليه حكومة من كل واد عصا. إذا وجد من يستطيع ملء الفراغ، سيكون في الإمكان عندئذ الكلام عن تطور إيجابي في اليمن، وهو تطور يحصل منذ سنوات عدة، أي منذ إخراج الحوثيين من مواقع كانوا فيها... في مقدمها عدن نفسها.

أمام اختبار في غاية البساطة يكشف مدى جديتها من جهة وقدرتها على التعلم من تجارب الماضي من جهة أخرى. لعل السؤال الأول الذي سيفرض نفسه في هذا الاختبار، هل لدى "الشرعية" القدرة على تشكيل قوات مسلحة فعالة قادرة على خوض معارك مع الحوثيين وتحقيق انتصارات فيها؟ بعض الصراخ يبدو أكثر من ضروري بين حين وآخر. إذا نظرنا إلى تجارب الماضي القريب وإلى الظروف التي راقت تحرير عدن واستعادة ميناء المخا من الحوثيين والتقدم في اتجاه الجديدة، من المستبعد تحقيق أي خطوة ذات طابع إيجابي في ظل "الشرعية" القائمة. ثمة حاجة إلى عقل سياسي وآخر عسكري لا تمتلكه "الشرعية". من سيكون صاحب الأمر في نهاية المطاف، عندما تنتقل الحكومة إلى عدن؟ من سيضمن تفكيك الحلف غير المعلن القائم بين الحوثيين

يخرج الرئيس عبدربه من صنعاء وتوكلت نقله إلى عدن التي لم يبق فيها طويلاً بعدما اعتقد أنه سيعود إلى ممارسة دوره بالطريقة نفسها التي اعتدها بعد توليه موقع الرئاسة وإن لفترة مؤقتة لا تزيد على سنتين. نسي الرئيس عبدربه، بين أهم ما نسيه، من حرر عدن من الحوثيين ونسي ظروف المدينة وظروف الجنوب كله. نسي حتى أنه لا يستطيع العودة إلى مسقط رأسه في إب! يظل مصدر الخوف غيب أي رؤية استراتيجية لدى الحكومة الجديدة، أو على الأصح غياب من يضع لها مثل هذه الرؤية الاستراتيجية، التي تحتاج أول ما تحتاج، إلى ضبط الوضع في مدينة عدن ومحيطها. تفرض مثل هذه الضرورة مقاربة جديدة للوضع اليمني انطلاقاً من التساؤل: حكومة من أجل ماذا؟ معنى ذلك وضع "الشرعية" التي تعتقد أنها جذبت نفسها

السلم والشراكة" باركته الأمم المتحدة، للتذكير فقط، حضر الاحتفال بتوقيع الاتفاق في صنعاء جمال بنعمر الذي كان يشغل موقع ممثل الأمين العام للمنظمة الدولية في اليمن. مباشرة بعد الاحتفال، أجرى الحوثيون الرئيس المؤقت، الذي صرف كل وقته على تصفية حساباته مع عبدالله صالح وتفكيك القوات المسلحة وتحبيدها، على تقديم استقالته ووضعوه في الإقامة الجبرية. وجد وقتذاك من

لم يعد قائماً وان هناك حقائق ووقائع على الأرض لا يمكن تجاهلها. حيناً لو يعود أيضاً الرئيس عبدربه منصور، الرئيس المؤقت منذ شباط - فبراير 2012، إلى عاصمة الجنوب اليمني ويعمل من الحوثي. حيناً أيضاً لو يعزج في طريق عودته إلى محافظة أبين التي هو منها. سيرفع ذلك من دون شك من معنويات المواطن في الجنوب اليمني وسيبرز مكانة الرئيس المؤقت على صعيد اليمن كله. أكثر من ذلك، إن مثل هذه الخطوة ستؤكد جذبة الحكومة الجديدة في جعل الأمن يستتب في عدن وتحويلها إلى مدينة قابلة للحياة، كما كانت في الماضي، بدل أن تكون مكاناً تعفه الفوضى والتخلف وساحة لصراعات بين "الشرعية" من جهة والمجلس الانتقالي الجنوبي من جهة أخرى.

ثمة سؤال سيفرض نفسه عاجلاً أم آجلاً. يتعلق هذا السؤال بقدرة الحكومة الجديدة على الانتقال إلى مرحلة تستعيد فيها أرضاً من الحوثيين وتشدد الحصار عليهم وعلى المناطق التي يسيطرون عليها. ليس ما يشير، أقله إلى الآن، أن هناك قدرة لدى "الشرعية" على عمل ذلك أو على تفادي ارتكاب الأخطاء نفسها التي ارتكبتها في الماضي عندما كان الرئيس عبدربه منصور لا يزال في صنعاء وكان يعتقد أن في استطاعته لعب الدور الذي كان يلعبه سلفه علي عبدالله صالح، أول رئيس لليمن الموحد وآخر رئيس له.

يفترض في الرئيس اليمني المؤقت التعود على لعب دور مختلف يأخذ في الاعتبار أن رهاناته منذ العام 2012 لم تخدم اليمن. كل ما قام به صب في مصلحة الحوثيين الذين استخدموه في مرحلة معينة ثم وضعوه في الإقامة الجبرية بعد وضع يدهم على صنعاء في الواحد والعشرين من أيلول - سبتمبر 2014. وقتذاك، وقع الحوثيون معه اتفاقاً سمي "اتفاق



خبر الله خير الله
إعلامي لبناني

لا يمكن إلا الترحيب بتشكيل حكومة يمنية جديدة أدت اليمن أمام الرئيس المؤقت عبدربه منصور هادي في العاصمة السعودية. جاء تشكيل حكومة جديدة برئاسة معين عبدالملك في سياق تنفيذ اتفاق الرياض الذي وقع في الخامس من تشرين الثاني - نوفمبر 2019. حصل إلى الآن تقدم مشجع في مجال التقيد بالشق العسكري لاتفاق الرياض. المهم تحقيق تقدم في الجانب السياسي من أجل الوصول إلى صيغة تجعل اليمن جزءاً لا يتجزأ من أمن شبه الجزيرة العربية ودولها، خصوصاً المملكة العربية السعودية.

عاجلاً أم آجلاً سيتبين ما إذا كانت الحكومة الجديدة تعني شيئاً بما في ذلك أن شيئاً ما تغير بالفعل في اليمن هناك من يوجه هذه الحكومة ويفرض عليها ضوابط معينة

ثمة خطى متسارعة في اتجاه تشكيل جبهة داخلية يمنية موحدة قادرة على مواجهة الظاهرة الحوثية، وهي ظاهرة مرتبطة بإيران ووجودها في اليمن وبالمشروع التوسعي لـ"الجمهورية الإسلامية" في المنطقة. يشمل هذا المشروع، في طبيعة الحال، استخدام اليمن من أجل الاعتداء على السعودية. وهذا ما يفعله الحوثيون (انتصار الله) يومياً مستفيدين إلى حد كبير من سيطرتهم على صنعاء وجوارها والمناطق المحيطة بها ومن وجودهم في ميناء الحديدة، أكبر الموانئ اليمنية على البحر الأحمر وفي المدينة نفسها.

سيزداد الترحيب بالحكومة اليمنية الجديدة، خصوصاً إذا استطاع أعضاؤها العودة إلى عدن والبقاء فيها والعمل انطلاقاً منها بذهنية جديدة تأخذ في الاعتبار أن اليمن الذي عرفناه

المشهد الجيوسياسي الجديد في الشرق الأوسط

وبدء نهاية حقبة التمدد الإيراني، ستكون السنة القادمة أصعب بالنسبة إلى طموحات أردوغان بعد اكتشافه الواسع وبدء الضغط الأمريكي والأوروبي عليه ولو بخجل حتى الآن.

في ظل هذا الزدحام والتهاافت بفرز الراحين والخاسرين في مواجهات السنة 2020 التي كانت الأسوأ عالمياً بسبب تداعيات جائحة كورونا

خلال العشرية الأخيرة، اعتقد الشباب العربي على حق أن زمن التغيير أتى ولا بد من صياغة مشروع نهضوي يضمن عدا أفضل للإنسان العربي. لكن بغض النظر عن جدل التسميات ومدى ثقل العاملين الخارجي والديني، تتوجب الإشارة إلى غياب قوى التغيير لكي تحمّل المشروع النهضوي، وكذلك عدم وجود ثقافة الديمقراطية والاعتراف بالآخر. من خلال النقد الذاتي والواقعية والابتعاد عن الأيديولوجيات يمكن التوفيق بين التطور الديمقراطي التدريجي والحفاظ على الدول الوطنية وفق رؤية عصرية ونظام من المصلحة العربية المشتركة، حتى لا يكون العرب من الخاسرين في إعادة رسم مشهد جيوسياسي لاقليمهم من دون مشاركتهم البناءة والفاعلة.

الهاشمية التي كادت تخسر وظيفتها الجيوسياسية إبان إدارة ترامب، وأيضا لبنان الدولة الشبيهة بـ"تبتانك" الغارق من دون أوركسترا ومن دون قبطن في ظل إنكار منظومته المتحكمة وربطه بمحور إيراني أعده عن عمقه العربي وعزله دولياً. ولذلك لا يكفي البكاء على الأطلال حول غياب دور لبنان التاريخي حيث كان منبر العرب الثقافي ومساحة الحريات وكذلك البنك والمرافق والمستشفى. وتكفي عودة لبنان كما كان في حقبة فؤاد شهاب "دولة مساندة" وليس "دولة مواجهة" كي يسترجع موقعه العربي والدعم الدولي وفق عنصر القوة الأساسي فيه أي نموذج العيش المشترك الإسلامي - المسيحي. وهذه الفكرة اللبنانية هي أفضل نواة لاستعادة الدور وبدء مشروع الإنقاذ. ليس لبنان حالة منفصلة في حد ذاتها بل إن باقي كيانات "سايسك بيكو" توجد في حالة صعبة، إذ تستمر المساءة السورية وتتجاوز عقداً من الزمن، ويبدو درب إعادة بناء الدولة العراقية عرضة لكل التجاذبات. وهذا التناقض والتداخل للصراعات وكثرة عدد اللاعبين لن تسهل المهمة من ليبيا إلى اليمن. ويصعب في ظل هذا الزدحام والتهاافت بلورة حصاد بفرز الراحين والخاسرين في مواجهات السنة 2020 التي كانت الأسوأ عالمياً بسبب تداعيات جائحة كورونا، لكنها كانت عسيرة ودموية في "الشرق الأوسط الأكبر" الذي سيستمر فيه مخاض ولادة نظام إقليمي جديد لن يبصر النور بسهولة وذلك بسبب موازين القوى المتغيرة ونوعية الحروب الجديدة وتنوع رهانات الأطراف. لكن العام 2021 سيؤكد استمرار انتكاسة

من الجلي في سياق الصراعات الدائرة، أن تركيا وروسيا وإيران وإسرائيل قامت بتسريع الخطى في السنوات الأخيرة من أجل ملء فراغ انسحاب واشنطن أو إعادة النظر في سياساتها. يمكن الكلام عن مشاريع إمبراطورية لبلاد مسكونة بامجادها التاريخية من ورثة القباصرة إلى ورثة العثمانيين والفرس إلى مسعى إسرائيل لتوظيف تحولها من دولة مطوقة وصغيرة إلى دولة وازنة وفق معايير التقدم العلمي والتكنولوجي والعسكري، وذلك باتجاه تبادل مصالح مع دول عربية غيرت نظرتها إلى أولويات الخطر الوجودي بسبب التوسيع التركي والإيراني على حساب الدول الوطنية العربية وأمنها القومي. ضمن الاشتياك أو المساومة بين الأطراف الإقليمية غير العربية النافذة منذ 2003، تتأكد الخشية على حلقات ضعيفة مثل مشروع الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، أو المملكة الأردنية

البوابة السورية وتتمركز في طرطوس وحميميم والقامشلي، يمدد اهتمامها إلى ليبيا واللافت استراتيجياً كان توقيعها مع السودان (خلال حقبة عمر البشير وستبرز ربما إشكالات مع الحكم الجديد) اتفاقاً مدته 25 سنة لتأسيس مركز لوجيستي بحري وصيانة في بورسودان. بذلك يكون لروسيا ولأول مرة منذ عقود وجود عسكري على البحر الأحمر وفي شرق أفريقيا. أما الصين التي أشتات في جيبوتي أول قاعدة عسكرية بحرية صينية وراء البحار، فتستمر عبر وسائل "القوة الناعمة" في توطيد توسعها الاقتصادي عبر "طرق الحرير الجديدة" التي تعتبر هذه المنطقة من أهم مجالاتها الحيوية. وفي قطر - على أساسها) وصولاً إلى "الشرق الأوسط الأكبر" الذي يضم أيضاً جمهوريات إسلامية كانت خاضعة للاتحاد السوفييتي في بعض آسيا الوسطى وجنوب القوقاز. وإذا كان هذا المسرح المترامي الأطراف يمتد من غرب آسيا ووسطها إلى شمال أفريقيا، فإنه أخذ يتصل بصراعات البحر الأحمر والقرن الأفريقي مع إثيوبيا التي بدأت تصبح محور التوترات بدءاً من على حدود النيل إلى سفيساء عرقياتها وجوارها.

ومما لا شك فيه أن "الشرق الأوسط الأكبر" سيبقى من أبرز مسارح النفوذ والصراعات الإقليمية والدولية لأنه بالرغم من التراجع الأمريكي منذ حقبة أوباما، يتضح أن الولايات المتحدة ليست في وارد الخروج من المنطقة التي يشكل استقرارها "مصلحة حيوية لها" ولأن استقرار حلفائها وشركائها فيه وخارجها". أما روسيا التي عادت عبر

وصل التمدد التركي إلى جنوب القوقاز. أما الحدث الأهم في الشرق الأوسط خلال العام 2020، وربما منذ فترة طويلة كان تريباط بين إسرائيل ودول عربية أساسية في العمق.

من خلال مراقبة تطور الأوضاع والنزاعات منذ نهاية الحرب الباردة حتى حرب ناغورني قره باغ، يتضح لنا تريباط الرهانات والحسابات الاستراتيجية وتجاوز الشرق الأوسط المصغر بصيغة المشرق أو المشرق العربي، إلى "الشرق الأوسط الكبير" الممتد نحو تركيا وإيران وشمال أفريقيا وبأستراليا (الصيغة التي حدثتها واشنطن خلال حرب العراق في 2003، والتي جرى ترتيب القيادة المركزية للولايات المتحدة - مقرها قاعدة العديد في قطر - على أساسها) وصولاً إلى "الشرق الأوسط الأكبر" الذي يضم أيضاً جمهوريات إسلامية كانت خاضعة للاتحاد السوفييتي في بعض آسيا الوسطى وجنوب القوقاز. وإذا كان هذا المسرح المترامي الأطراف يمتد من غرب آسيا ووسطها إلى شمال أفريقيا، فإنه أخذ يتصل بصراعات البحر الأحمر والقرن الأفريقي مع إثيوبيا التي بدأت تصبح محور التوترات بدءاً من على حدود النيل إلى سفيساء عرقياتها وجوارها.

ومما لا شك فيه أن "الشرق الأوسط الأكبر" سيبقى من أبرز مسارح النفوذ والصراعات الإقليمية والدولية لأنه بالرغم من التراجع الأمريكي منذ حقبة أوباما، يتضح أن الولايات المتحدة ليست في وارد الخروج من المنطقة التي يشكل استقرارها "مصلحة حيوية لها" ولأن استقرار حلفائها وشركائها فيه وخارجها". أما روسيا التي عادت عبر

د. خطر أبو دياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للدراسات - باريس

شهد الشرق الأوسط "الملتهد"، في العام الذي يهيم بالرحيل، المزيد من تفاقم الصراعات واستمرار محاولة تغيير الخرائط في نزاعات النفوذ والطاقة. وعلى الأرجح سيكون العام 2021 على موعد مع تحولات أخرى على ضوء وصول إدارة أميركية جديدة وسنمكتنا من رصد حصاد إدارة دونالد ترامب لجهة إعادة رسم المشهد الجيوسياسي من خلال اتفاقيات التطبيع العربية - الإسرائيلية، وكذلك مدى نجاح إيران في الحفاظ على مكاسبها الإقليمية، وقياس الاختراقات التركية من المتوسط إلى القوقاز. تدلل بانوراما العام 2020 على استمرار الزمن العربي الصعب بعد بشرية الانتفاضات والتحوير الأيديولوجي والفوضى التدميرية. لكن إعادة تركيب الشرق الأوسط الهدف غير المعلن للعبة الدولية الكبرى منذ 2003، أخذ يتحقق وينتظر لمسائه الأخيرة والأهم لا تدفع بعض الدول العربية (مثل لبنان) ثمن الصفقات الكبرى وأن تتم إقامة نواة "نظام المصلحة العربية" قبل قوات الأوان.

بدأ العام 2020 بعملية اغتيال الجنرال قاسم سليمان وصحبه في بغداد وانتهت بتصفية الجنرال الركن محسن فخري زادة في طهران والنوتر الإيراني - الأميركي في الخليج وفي آخر فترة إدارة ترامب. وابتداء العام 2020 بتحركات تركيا في شرق المتوسط وانفاجحتها مع حكومة طرابلس وتدخلها في ليبيا ومنذ أواخر سبتمبر الماضي

